Malaysian Journal of Syariah and Law
مجلة الشريعة والقانون بماليزيا
VOL 8 No.1 | JUNE 2020
ISSN: 1985-7454 | E-ISSN: 2590-4396
www.mjsl.usim.edu.my

الحاضنة الاجتماعية وأثرها في العملية السياسية: دراسة دستورية في السياق التاريخي والعامل الحضاري

THE SOCIAL INCUBATOR AND ITS ROLE IN THE POLITICAL PROCESS: A CONSTITUTIONAL STUDY ON THE HISTORICAL CONTEXT AND THE CIVILIZATIONAL FACTOR

[i]Baidar Mohammed Mohammed Hasan. [ii]Muneer Ali Abdul Rab. [iii]Mualimin Mohd Sahid
[i]Senior Lecturer, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia

*(Corresponding author) email: baidar1984@usim.edu.my

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى مناقشة قضية دستورية تتعلق بالعملية السياسية في التشريع الدستوري الإسلامي، ولذلك فإنه من الملائم دارسة الأوضاع الاجتماعية، والتي تعتبر ميدان التنافس السياسي على مرّ العصور، وعليه فإنه من الجدير في هذه الدراسة التطرق إلى الانعكاسات المؤثرة التي تضفيها الأوضاع الاجتماعية في العملية السياسية خاصة في ظل وجود بعض الثغرات في جانب الوعي الاجتماعي بأهمية العملية السياسية وممارسة الحق الدستوري في العملية السياسية. والمحيط الاجتماعي يمثل الميدان الخصب لأي نشاط سياسي، أو اقتصادي، أو أي نشاط آخر، ولا شك أن الناتج عن هذه الأنشطة السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات التي تعكس ما عليه حقيقة المجتمع الممارس لهذه النشاطات، فالمجتمع القوي في إمكانياته العلمية والمادية والثقافية والتكنلوجية، يكون نتاجه في المشاركة السياسية نتاجاً مناسباً للمستوى الذي هو عليه، والمجتمع الذي يفتقر إلى جانب كبير من الثقافة والمادة، والتطور التكنولوجي يكون نتاج مشاركته السياسية ضعيفة، مما يؤدي إلى تلاعب أصحاب المصالح بقراراته ومصالحه. ومن الأهمية بمكان عند الحكم على حالة معينة سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، دراسة جوانبها الاجتماعية بشيء من الاستفاضة والتحقيق، حتى تتكون فكرة أكثر قرباً إلى الواقع المعاش .ومن أهداف هذه الدراسة عرض البنى الاجتماعية في سياقها التاريخي والمعاصر ومدى تأثيرها في العملية السياسية، سلباً وإيجاباً، ثم التطرق إلى أهمية البناء الحضاري والإنساني والعلمي والثقافي للمجتمعات التي تعتبر المؤثر الأساس في أي نشاط سياسي، حتى يمثل المجتمع الحاضن للعملية السياسية رافداً إيجابياً للعملية السياسية، ويظهر أي نشاط سياسي بشكل حضاري راقي. وقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج التأصيلي التحليلي، وقد توصل البحث إلى أهمية الحاضنة الاجتماعية كمؤثّر فعَّال في أي عملية سياسية .

الكلمات المفتاحية: حاضنة اجتماعية، عملية سياسية، دستوري

ABSTRACT

The study discussed a constitutional issue related to the political process in Islamic constitutional legislation. It is appropriate to study social conditions in the field of political competition throughout

the ages. It is worth mentioning in this study, that there are influential social repercussions in the political process, especially in light of the presence of some gaps in the aspect of social awareness of the importance of exercising the constitutional right in the political process. The society represents the fertile field for any political, economic, or other activity. There is no doubt that the results of political and economic activities and other fields reflect the reality of the society practising these activities. A strong society in its scientific, material, cultural and technological capabilities, its political participation is greatly positive, and a society that lacks a large part of a culture, material, and technological development has major negatives in its political participation. The purpose of this study is to present examples of societies in the historical and contemporary context, and their positive and negative role in the political process. Additionally, this study highlights the importance of civilizational, humanitarian, scientific, and cultural construction for the societies that are considered the main influencer in any political activity. This is important so that society is a positive supporter of the sophisticated political process /activities.

Keywords: *social incubator, political process, constitutional*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين محمد وعلى آله وصحابته الغر الميامين، أما بعد، فإن أي عملية سياسية ترتسم نتائجها وفقاً للمجتمع الحاضن لها المؤثر فيها بشكل أو بآخر، ولذلك فإن المجتمعات التي توفر لديها التعليم والوعي الثقافي والسياسي تكون تأثيراتها إيجابية في العملية السياسية، بينما المجتمعات التي كان لديها قصور في التعليم والثقافة والوعي السياسي، يكون أداؤها في العملية السياسية ضعيفاً أو سلبياً، وذلك لعدم قدرتها على الوعي بأهمية تحركاتها ونشاطها السياسي وعدم قدرتها على التميز بين المصالح والمفاسد والمآلات التي ربما تكون كارثية، وهذا هو الواقع في بعض البلدان العربية، والتي مثلت فيها الحواضن الاجتماعية بؤراً للتعبئة والتبعية الحزبية المتعصبة والمناطقية والمذهبية المفرطة في التطرف والتعصب، وتحرك الكثير من هذه المجتمعات نحو الصراع البيني المدمر جراء استغلال الساسة للاختلافات والاختلالات الموجودة في المجتمع الواحد وتعميقها بشكل استطاعوا من خلاله جر بعض المجتمعات العربية والإسلامية نحو الصراع، وهذا يبرهن على أن الحاضنة الاجتماعية لها أهمية ودور كبير خاصة في أي عمل سياسي حضاري ناجح، شريطة أن يتوفر لدى الحواضن الاجتماعية كفاية من التعليم والتثقيف والوعي الحضاري والأسلوب الراقي، بحيث تتحول الفوارق والاختلافات والتباينات في المجتمع من عومل فرقة وشتات وصراع إلى عوامل تعارف وتآلف وتكامل، وبهذا يمكن أن تصل المجتمعات الحقيقة الحضارية للعملية السياسية، والتي تنقل المجتمع من بؤر الصراع على السلطة إلى مفهوم حضاري راسخ أن السلطة لا يتنافس عليها، وانما يتنافس فيها من أجل البناء والتنمية الحضارية، وأن أي فصيل أو حزب رأى في الآخر الأهلية للقيام بهذا الدور فإنه يتيح له المجال، ويعارض بشكل إيجابي يصب في مصلحة المجتمع والشعب والدولة، ولن نصل إلى هذا العمق في الفهم والوعي إلا من خلال تنمية مهارات المجتمع بشكل مستمر

بأهمية دوره الحضاري في رسم المستقبل السياسي والاقتصادي والعلمي وكل ما يتعلق بالنمو والتقدم الحضاري في كافة الأصعدة والميادين.

مفهوم ومشتركات الحاضنة الاجتماعية

ليس بالضرورة ان تكون الحاضنة الاجتماعية أو الشعبية متجانسة في الصفات والسمات والدين والانتماءات الحزبية والقبلية، فقد تكون الحاضنة الاجتماعية متباينة في دياناتها ولغاتها وسماتها وصفاتها وانتماءاتها الفكرية والسياسية والحزبية، ولكنها مع كل هذه الاختلافات تمثل مجتمع واحد تحت سف وطن واحد تحتكم لدستور واحد وقانون واحد، وتمثلها حكومة واحدة. ورغم هذا التنوع الا ان هناك مشتركات يقوم عليها أي مجتمع سواء كان متجانساً أو متبايناً ومن ضمن هذه المشتركات ما يأتي :

أولاً: الشعور بالتشابه. وهذا المشترك المجتمعي يعمل على ترابط المجتمع وتفاهمه مع بعضه البعض ويمكنه من تطوير العلاقات الثنائية فيما بينهم، ومن أهم الاشتراك المجتمعي هو الاشتراك في الدين أو في الوطن. حتى وان تباينت الاهتمامات والانتماءات القلبية والدينية واللغوية الا أنه لابد أن يبحث المجتمع الناجع عن عامل مشترك يؤلف بينه ويجمع كلمته عليها، وينطلق نحو البناء والتطوير من هذه المشتركات الجامعة للمجتمع، ويجعل الاختلافات الموجودة وسائل تنوع للبناء والتنمية والتكامل الاجتماعي الذي يقود المجتمع نحو النهضة. وبهذا النوع من الوعي والفهم العميق الذ تؤسس عليه المجتمعات تنعكس الاختلافات في المجتمع الواحد بشكل إيجابي على أي عملية سياسية (The 10 Most Important Characteristics of Society www.lifepersona.com,2017-5-11، (Retrieved 2018-3-5. Edited.

ثانياً: التعاون. ينبغي أن يكون التعاون بين فئات المجتمع هي السمة البارزة في أي مجتمع حضاري نهضوي، وتسخير القدرات المختلفة والسمات المتباينة في المجتمع في مصلحة التعاون والتكامل بين فئات المجتمع الواحد، والتعاون لا يعني التوافق في الآراء والأفكار والانتماءات، وقد يعني التعاون التعارض أحياناً، فقد تكون المعارضة الإيجابية نوع من أنواع التعاون على البر والتقوى، ومن أسباب العمل السياسي الناجح الذي تعود ثماره على المجتمع كله موافقين ومعارضين.

ثالثاً: العلاقات الاجتماعية. خلق الله الناس شعوبا وقبائل والوانا والسنة وأفكارا وقناعات متجانسة ومتباينة ومختلفة، وذلك ليس من أجل إذكاء الخلافات والصراعات بينهم، وإنما لحكمة عظيمة وهي رفد العلاقات الإنسانية بعضها ببعض بشيء من التميز فيما بينها لتثمر العلاقات الإنسانية نوعاً من أنواع التعارف والتآلف والتكامل وهذا العالم، ومن باب أولى فإن الاختلافات في المجتمع الواحد ينبغي أن تكون ذات قيمة إنسانية حضارية فاعلة في بناء العلاقات المجتمعية بما يخدم المجتمع ويسهم في بنائه وازدهاره. والعملية السياسية أسلوب حضاري ينبغي أن تكون

الاختلافات السياسية في المجتمع الواحد رافدا قويا لتأسيس علاقات مجتمعية متينة، وليست من أجل الصراع والنزاع من أجل مكاسب سياسية ضحلة قد تكون سببا في تمزق النسيج الاجتماعي الواحد.

رابعا: الشعور بالانتماء. المجتمع الواحد المتجانس أو المختلف فكريا أو سياسيا، لديه شعو بالانتماء لشيء واحد وهو الوطن، وتوظيف هذه التباينات توظيفا إيجابيا من أجل خدمة الوطن، وليس من أجل خدمة التوجه الذي ينتمي إليه، إذا كان المجتمع يحمل هذه السمة، فإن ذلك يمثل رافدا قويا في عملية سياسية ناجحة.

الوضع الاجتماعي الإسلامي في سياقه التاريخي الأول وأثره في العملية السياسية

لقد أنتج المحيط الاجتماعي للمسلين إسهامات منهجية راقية في البحث والاستقراء، من خلال تأثر العقل المسلم بالأسلوب القرآني الراقي في الدعوة والنظر والتفكر، وليس هذا فحسب، بل طريقة القرآن الكريم في التعاطي مع المدعوين من أهل الكتاب والمشركين، ومناقشتهم مناقشة فكرية في النظر في السموات والأرض وفي خلق أنفسهم، وغير ذلك من الأساليب القرآنية الرائعة التي هي المنهج الدعوي الإقناعي لغير المسلمين، لدعوتهم إلى الإيمان بالله سبحانه وتعالى، وهذا الأسلوب التربوي الراقي خلق مجتمعاً راقياً بفكره وثقافته، ولهذا كان النتاج الفكري الخصب الناضج بالنظر والاستقراء، سواء كان ذلك في المجال السياسي أو غيره، لأن من الوظائف الأساسية للدين الإسلامي إنشاء مجتمع صالح، من خلال تكوين الفرد الصالح، لينتج عن ذلك المجتمع الصالح الحكم الرشيد.

(Al-Qardhawi: 2001)

أولاً: الوضع الاجتماعي في عصر الصحابة رضوان الله عليهم وأثره في العملية السياسية.

لقد أثرت التراكمات الفكرية الجزيلة التي أنتجها العقل الإسلامي منذ بداية عصره في عهده الذهبي الرائع المتمثل في الصحابة الكرام، وما تبع ذلك من تلاحق في الفكر النير المبني على أساس المبادئ الإسلامية الإنسانية الراقية نظريات سياسية واجتماعية ساهمت بشكل مباشر في بناء الحضارات الإنسانية المعاصرة، سواء كان ذلك في المجال الاجتماعي، أو المجال السياسي. فعلى سبيل المثال عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي، ومحمد بن الأزرق الأندلسي اللّذان قدما نظريات رائعة في المجال الاجتماعي والسياسي، فقد بحث ابن خلدون العلاقة بين المجتمع والدَّولة، وتطرق إلى قضية مهمة في بقاء النوع الإنساني المترابط، من خلال نظريته العمرانية، وما يطلبه المجتمع من ضرورة لإقامة الدَّولة، لأجل تنظيم حياة الناس والقيام على شئونهم، ولقد أفاض واسترسل في مقدمته في الباب الثالث حول الملك والخلافة، وعالج في ذلك الطريقة التي من خلالها يتم تأسيس الدَّولة (Ibn Khaldun:1401H).

إن الأوضاع الاجتماعية في العهد الأول لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، كان لها أثرٌ واضحٌ في طريقة اختيار الخلفاء الراشدين، فلقد كان إلى جانب التزام الناس بالدين الإسلامي الحنيف، واجتماعهم عليه، وعدم تفرقهم إلى جماعات وأحزاب، الأثر الواضح في الانعكاس الإيجابي على النُّظُم والأليات التي اختِير عن طريقها الخلفاء الراشدون،

ولكون المجتمع الإسلامي الأول يمثل عصبة الأمَّة الواحدة، في ظل منهج دستوري قرآني نبوي متأصل ومتجذر في النفوس والقلوب، ومسيطر على العقول والأفكار، فإن المجتمع الإسلامي كان نتاجه إيجابياً في التجاوب مع المتغيرات السياسية التي حصلت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان لذلك الأثر البالغ في الطريقة التي اختِير بها الخلفاء الأربعة رضوان الله تعالى عليهم.

لقد كان الرعيل الأول من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤسسين للمجتمع الإسلامي الفذ، والذي تميز بتمسكه بالمبادئ الإسلامية الإنسانية في كافة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد كان لهذا المجتمع المسلم المتمسك بالقرآن والسنة —اللذين هما أصل الخيرية في الأمَّة– الأثر البالغ في انعكاساته الإيجابية في واقع العملية السياسية؛ ولذا فإن أثر ذلك كان ملاحظاً في الاستجابة من قبل الأنصار الذين كانوا على وشك تنصيب سعد بن عبادة للخلافة، ولقد كانوا عقدوا الشورى فيما بينهم في سقيفة بني ساعدة، واتفقوا على اختيار سعد ابن عبادة رضي الله عنه خليفة للمسلمين، بيد أنهم سرعان ما استجابوا لإخوانهم المهاجرين وتراجعوا عن ذلك، بناءً على ما فهموه من أحقية قريش لهذا الأمر، لكون المكون الاجتماعي آنذاك لا يدين با لزعامة إلا لقريش، وذلك لموقعها الاجتماعي والجغرافي المتميز بين القبائل الأخرى. (Al-Dzahabi: 1978).

من وجهة أخرى، يظهر في هذا الجانب الاستيعابي لواقع العملية السياسية لدى جمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار رضوان الله تعالى عليهم؛ حيث إنهم عدلوا عن آرائهم إلى رأي ثلة من المهاجرين رضوان الله تعالى عليهم، واستوعبوا أهمية الاجتماع على رجل عظيم كأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، يمكنه القيام بما يتوجب عليه من رعاية شئون المسلمين، والقيام بواجباته التي يحتمها عليه الواجب الإسلامي تجاه رعيته وتجاه نشر الإسلام في ربوع المعمورة (Al-Tabari: 1407).

ومن الانعكاسات الإيجابية للواقع الاجتماعي للمسلمين في العصر الأول هو التزامهم جميعاً بالنظُم الدُّستورية الإسلامية المنبثقة عن المبادئ الأساسية (الحرية والمساواة والشورى والعقد الاجتماعي)، التي نظَّمت شؤون اختيار الخليفة، وما تبع ذلك من التزام السمع والطاعة والانقياد في المعروف، والانتقاد البناء للخليفة، إذا ما تجاوز في إدارته لشئون الأمَّة سهواً، أو نسياناً، أو اجتهاداً، قدم فيه المفضول على الفاضل، أو لم يصب فيه الحق، وسرعان ما يرجع إذا ما بانت له الحقيقة في ذلك.(Al-Salaby: 2005)

ثانياً: التماسك الاجتماعي وأثر ذلك في العملية السياسية

كما تقدم أن المجتمع المسلم الأول في عصر الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، كان يحظى باهتمام متميز في تماسكه وقوته، كونهم التزموا النظُم الدُّستورية المنبثقة عن المبادئ الإنسانية، التي صاغت المجتمع الإسلامي في بوتقة واحدة، تحت راية الإسلام، وألغت جميع الفوارق الطبقية التي من شأنها أن تشحذ الكراهية والحقد بين المجتمعات، وجعلت الأخوة الإسلامية من المبادئ الإسلامية العليا، لكونها من أوثق عرى الإيمان؛ فالتزم المجتمع المسلم بهذه

المبادئ الإسلامية الراقية، والتي جمعتهم بعد تفرق وجعلت منهم كياناً مسلماً واحداً، لا يتطرق إليه الشقاق والنزاع والتعصب والتباغض والخصام والفصام (Al-Qardhawi: 2001).

إن الرابطة الإسلامية المتينة التي جعلت منهم مجتمعاً موحداً متماسكاً قوي الأواصر والروابط، أنتجت وئاماً سياسياً ليس له مثيل في عالم الإنسانية جمعاء؛ فلقد كان لذلك الأثر البالغ في الطريقة التي كانوا يختارون من خلالها الخلفاء الراشدين. كما مثَّل الجانب الاجتماعي الرائع في توافقه وتكامله وتآخيه وتعاطفه جانباً آخر من التعاطي الإيجابي مع النُّظُم والآليات السياسية في ضوء منهجية إصلاحية رائعة، تمثلت في الطريقة التي تعاطى معها المجتمع الإسلامي في اختيار خلفائه الراشدين. أبي بكر، وعمر، وعثمان رضوان الله عليهم[1]. إضافةً إلى تمسك الخلفاء أنفسهم بالمبادئ الدُّستورية الإسلامية في تسير شئون الحكم، وعدم استبدادهم بالأمر من دون الناس (Mustafa Abu Zaid: 1993).

ثالثاً: استيعاب مجتمع الصحابة للعوامل المؤثرة في العملية السياسية

إن المجتمع الإسلامي الأول في عهد الخلفاء الراشدين، تميَّز بمدى التزامه بالنظُم الدُّستورية الإسلامية، والتي تعد أساساً أصيلاً في صياغة نظام الحكم وفق أطر معرفية واقعية، تتمثل في تعاطي العقل البشري الناضج مع الوقائع المتجددة التي تستلزم إيجاد آليات جديدة مناسبة للتعاطي معها وفق رؤية إسلامية متزنة محافظة على الثوابت متعاملة مع المتغيرات، وفق نظرة ثاقبة لما يتحقق من مصالح، وما يندفع من مفاسد ومضار. وهذا متاح من خلال الاجتهاد في ممارسة العمل السياسي ضمن الإطار الدستوري، من خلال الآليات المناسبة في التعاطي مع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولقد تميَّز عصر الصحابة الكرام بهذه الروح الفقهية الدُّستورية الرائعة، والتي دلَّت عليها الأحداث المنقولة إلينا حول الممارسة الدُّستورية المسؤولة، سواء منها ما حدث في سقيفة بني ساعدة، أو عند تولية أبي بكر لعمر بن الخطاب، أو حتى عند انتخاب عثمان. (Al-Tabari: 1407, Al-Suyuti: 1371)

ولقد كان من نتاج ذلك، مراعاة المصلحة المتعلق بالعملية السياسية، من خلال مراعاة الأهمية الاجتماعية التي تحتلها قريش آنذاك بين العرب، وإنه إذا ما انتقل الأمر إلى غيرها لربما انتقض الأمر وساد الانقسام بين الناس؛ وهذا مما يدل على عمق الوعي السياسي لدى المجتمع الإسلامي الأول.

قد يعترض البعض على هذا الطرح لعدم موضوعيته أو لوجود نص نبوي على كون الأمر في قريش(Al-Bukhari: 1987/1407)، ولا خلاف في ذلك؛ إذ إن توجيه النبي صلى الله عليه وسلم قائم على اعتبار هذه المصلحة أيضاً، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أفقه الناس وأعلمهم وأحكمهم، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليدع أمَّته دون توجيه لما يحفظ عليهم وحدتهم وشوكتهم وقوتهم. ليس لخاصية أنه صلى الله عليه وسلم قرشياً حتى يكون الأمر في

[1] اقتصرنا على ذكر الخلفاء الراشدين الثلاثة دون الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً، وذلك لأن اختيار علي رضي الله عنه كان من قبل الخارجين على عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يكن الاختيار خاضع لسلطة دستورية معينة، أو نظام دستوري يضمن للناس اختيار خليفتهم بحرية ومساواة وشورى وتعاقد، كما كان ذلك في عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم.

عترته، وإنما لكون المصلحة تستلزم أن يكون الأمر في قريش، لوضعها الاجتماعي الذي تقدره كل القبائل العربية؛ وإلا لما كان عمر سيخالف ذلك حينما قال: (لو أدركت عبيدة بن الجراح، ثم وليته، ثم قدمت على ربي فقال لي: من استخلفت على أمَّة محمد لقلت سمعت عبدك ونبيك صلى الله عليه وسلم يقول: لكل أمَّة أمين، وأمين هذه الأمَّة أبو عبيدة بن الجراح، ولو أدركت معاذ بن جبل ثم ولَّيته ثم قدمت على ربي فقال لي: من استخلفت على أمَّة محمد؟ لقلت: سمعت عبدك ونبيك صلى الله عليه وسلم يقول: يأتي معاذ بين العلماء بربوة...)' ومعلوم أن معاذ بن جبل ليس قرشياً[2]، وليس البحث بصدد إثبات أو نفي اشتراط القرشية، أو ذكر الخلاف في ذلك، كونه يقدم رؤية سياسية استراتيجية منظورة من واقع مصلحي استراتيجي للأحداث والنصوص والنوازل.

الوضع الاجتماعي في عصور ما بعد الخلافة الراشدة وانعكاساته على العملية السياسية

لم يكن العهد الأموي بعيداً عن العهد الأول للمجتمع المسلم؛ ولكن لظروف اجتماعية وثقافية خاصة حدثت، جراء اتساع رقعة الإسلام ودخول أعداد غفيرة إلى دين الله، في مصر والشام والعراق وغيرها من البلاد. وهذا وإن كان مكسباً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وجغرافياً للدولة الإسلامية؛ إلا أنه حمل في طياته بعض السلبيات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذه السلبيات طبيعية ومسلمة. ولما تغيرت التركيبة السكانية للمجتمع المسلم واختلطت الثقافات الأخرى والعادات والتقاليد، حصل نوع من الفصام المحدود جداً في نطاق ضيق كان مبدؤه من مصر والعراق، وتمخض عن ذلك مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتولية علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأمر من بعده، ثم تتابعت الأحداث الجسيمة التي وقعت بين المسلمين. (Al-Salaby: 2005)

ماهية الصراع الاجتماعي في عصور ما بعد الخلافة وأثر ذلك على العملية السياسية

إن أساس الصراع السياسي الذي حصل، كانت دوافعه اجتماعية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال انخفاض مستوى الوعي السياسي الإسلامي لدى مجموعة غفيرة من المسلمين الجدد الذين دخلوا في الإسلام، ولقد وصفهم ابن خلدون بالغوغاء، وهذا دليل على سطحية ثقافتهم الإسلامية والسياسية، والتي أدت بدورها إلى الفتنة. ولم يكن مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلا نتيجة لغياب الوعي السياسي الإيجابي لدى بعض المسلمين الجدد، الذين ثاروا على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما تبع ذلك من أثار أدت بدورها إلى التعبئة والاستقطاب السياسي الخاطئ، الذي كان سبباً مباشراً في انقسام حاد في البنية الاجتماعية الإسلامية، والذي أدى بدوره إلى الصراع المرير بين المسلمين(Ibn Khaldun: 1992/1413H).

قد يرى البعض أنه كان مجرد صراع على السلطة؛ لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة، كون الصراع الذي حدث لم يكن له دواعٍ سياسية معينة، وإنما كان نتاج انفصام في بنية المجتمع المسلم من خلال عمق البون الشاسع بين العمق

[2] نسبه رضي الله تعالى عنه وأرضاه معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عديّ بن كعب بن عمرو بن أُدَيّ بن سعد بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جُشَم بن الخزرج، الأنصاريّ، الخزرجيّ، ثم الجشميّ.

الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي للصحابة الكرام، والسطحية الثقافية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت أغلب الرعيل الثاني من المسلمين الجدد؛ ولذلك أُستغلت هذه الجموع واستُقطبت من خلال من تصدروا لمشروعات فكرية معينة، كالخوارج والشيعة وغيرهم من الجماعات الفكرية والعقدية والسياسية التي ظهرت في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه. (Al-Salaby: 2005).

ثم جاء بعد ذلك العهد الأموي والعباسي، وما صاحب ذلك من تغير وانقسام حاد في بنية المجتمع المسلم؛ بناءً على الوضع السياسي الذي تبني نُظُم سياسية غريبة عن حياة المجتمع المسلم الأول، والذي كان يتمثل بسعة الأفق وقبول الآخر من خلال الحرص على التزام النظُم الدُّستورية التي تمثل الأساس للنَّظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي . (Al-Salaby: 2005).

وغابت الأمَّة الإسلامية أمداً طويلاً عن ممارسة حقها السياسي في اختيار الحاكم، وكان لذلك الأثر السلبي البالغ في ثقافة المجتمع المسلم، فانقلبت الموازيين الاجتماعية والسياسية لدى المجتمع، وانعكست الصورة الاجتماعية، لتصبح انعكاس طبيعي للسياسة الأمر الواقع التي انتهجتها الأنظمة الجديدة، من خلال إغلاق باب الاختيار الشعبي في العملية السياسية، وبدلا من كون المجتمع هو المؤثر الفعلي في سياسات الدَّولة الإسلامية، أصبح المجتمع هو المتأثر بواقع الحال المفروض، وهذا ملاحظ من خلال متابعة بعض من الموروث الفقهي والفكري للمسلمين، فإنه ملاحظ أن هناك نوعاً من التقصير في بعض الجوانب السياسية الجوهرية، التي تتعلق باختيار الحاكم بناءً على النَّظُم الدُّستورية الإسلامية (Ahmed bin Mubarak Al-Baghdadi:1984).

بل إنه ظهرت بعض النظريات السياسية كنظرية المتغلب، ووجوب الإذعان له وطاعته، وأنه بتغلبه يصبح حاكماً شرعياً لا يجوز الخروج عليه إلا إذا رأوا منه كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان، وهذه النظرية انتصر لها كثير من الفقهاء والعلماء، ليس لكونهم خضعوا لأمر الواقع، وإنما لما رأوه من غياب للوعي السياسي عند شريحة كبيرة من المجتمع المسلم، وأنه من المصلحة أن يقتضي الأمر عدم مفاصلة المتغلب، وإنما طاعته والامتثال له، مادام أنه قائم بالأمر كما يجب وينشر الإسلام ويحمي حوزة الدين والدار؛ فنظروا إلى المقاصد التي من أجلها يختار الحاكم، فوجدوا أنه متحقق أغلبها في ظل حكم الأمويين والعباسيين، فلم يكن من المصلحة والحكمة أن يثيروا قضية النظم الدستورية الإسلامية الغائبة عن واقع العملية السياسية، لكونها وسيلة وليست غاية في ذاتها. وما دام أن الغاية قد تحققت في ظل حكم الأمويين والعباسيين، وهي صلاح البلاد والعباد، فالوسيلة إن تخلفت لأسباب قاهرة، فلا ضير في ذلك، وهذا اجتهاد مقبول لكونهم أعرف بواقعهم الاجتماعي والسياسي أكثر من غيرهم (Abu Alfutuh: 1987/1407H).

ولقد بدت نظرية أخرى في واقع العملية السياسية تركزت معظمها في ظاهرة الشروط والصفات التي يجب أن تتوافر في الأمير، أو الملك إضافة إلى أهمية استقامة أحوال الناس بوجود الملك، وغير ذلك من القضايا التي رُكز فيها في

كتب السياسة الشرعية والدستورية والفقهية، وهذه انعكاسات طبيعية عندما تغيب النُّظُم والمبادئ الدُّستورية في واقع العملية السياسة، وتسود نظُم أخرى كالملكية وغيرها (Abu Alfutuh: 1987/1407H).

الوضع الاجتماعي العربي المعاصر وانعكاساته على العملية السياسية

الوضع الاجتماعي العربي يعد من أخطر الأوضاع الاجتماعية اليوم، وذلك للتعدد العرقي والطائفي والحزبي المؤدلج، والاستقطاب الشديد من قبل السياسيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافةً إلى الاستقطاب الطائفي الحاد بين السنة والشيعة، واستثمار ذلك الاستقطاب السلبي في تحقيق مكاسب سياسية للوصول إلى رأس الهرم السياسي، أو التأثير في القرار السياسي للبلدان.

وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى أهمية المجتمع في الاستقرار السياسي للدَّولة، وأشار إلى عدم تصور وجود دولة دون مجتمع والعكس، لأن المجتمع والدَّولة تتفاعلان باستمرار، والدَّولة هي نتاج المجتمع، ولذلك فإن البُعد الاجتماعي لأي بلد يظهر أثره جلياً في النِّظام السياسي القائم، وذلك ظاهر من مفهوم المخالفة لوصفه لطبائع العرب المنافية للعمران وتكوين المجتمع المتماسك المستقر العامل في البناء والتقدم، إضافةً إلى أهمية التزام أحكام وقوانين الدَّولة، إلى آخر ما ذكره في معرض انتقاده لحال العرب المنافي للعمران والاجتماع، وأنه يصعب عليهم الانقياد إلا بصبغة دينية تستولي على مكامن نفوسهم التي تمرست التوحش والتمرد والمنافسة على السيادة والسلطان (Ibn Khaldun: 1992/1413H).

إن المتتبع للأوضاع الاجتماعية في عصرنا الحاضر في الدول المتقدمة، كأمريكا وأروبا وبلداننا العربية؛ فإنه سيجد بوناً شاسعاً في الانعكاسات السياسية التي تفرزها الأوضاع الاجتماعية لهذه الدول. فلا شك أن الأوضاع الاجتماعية في الغرب أفضل بكثير من الأوضاع الاجتماعية بالنسبة للدول النامية، وذلك من وجهة الوعي والثقافة بالأمور الحياتية التي تثمر تنظيماً، ولذلك انتجت تلك الأوضاع سياسة ناجحة تكفل مصالحهم وشئونهم، وأنتجت أوضاعنا الاجتماعية سياسات فاشلة أنتجت ضياعاً للحقوق وانتشاراً للظلم والاستبداد. (Al-Kawakibi: n.d)

إن ابن خلدون حينما يصف حال العرب الاجتماعي البعيد عن السمت الإسلامي المرشد في الحياة الاجتماعية، والمؤثر في الجانب السياسي؛ كأنه يصف حال العرب اليوم من التنافس على الرئاسة والجاه والسلطان، وما صاحب ذلك من فساد ذات البين، وانقسام الأمَّة الحاد إلى قبائل وطوائف وجماعات وأحزاب، وكل منهم يسعى جاهداً للوصول إلى السُّلطة، وإذا ما وصل إلى السُّلطة، فصيل معين منهم فإن الآخرين لا يسلمون له، بل يثورون عليه وينقضون حكمه وهكذا دواليك؛ حتى أصبح حال العرب اليوم يرثى له، وكل ذلك لغياب الأرضية الاجتماعية الواعية، التي لا تستجيب لعملية الاستقطاب المعارض لمن وصل إلى السُّلطة عبر صناديق الاقتراع (Ibn Khaldun: 1992/1413H).

إن الفقر السياسي الذي يعاني منه العمق الثقافي السياسي لدى المجتمعات العربية سببه الرئيس الجهل والبُعد عن النظُم الدُّستورية الإسلامية، التي تعتبر كفيلة في إخراج المجتمعات الإسلامية من حيرتها السياسية والاقتصادية القاتلة،

وهذا الداء القاتل في المجتمع العربي، والذي نتج عن البُعد عن التعاليم الإسلامية الجامعة، قد تتطرق إليه ابن خلدون في مقدمته في أحوال العرب، عندما ثارت فيهم النعرات القبلية والطائفية والحزبية، وكانت لهذه النعرات الاجتماعية القاتلة انعكاسات سلبية في القضايا السياسة، وخاصة بما يتعلق بالتنافس على الرياسة والسلطان، قال: "فهم متنافسون في الرياسة، وقل أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه، أو أخاه، أو عشيرته، إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء" (Ibn Khaldun: 1992/1413H).

إن ابن خلدون عندما يشخص الأوضاع الاجتماعية في المحيط العربي والإسلامي من منطلق نتائج واقعية لمسها في المجتمعات الإسلامية، فإنه يشخص أيضاً واقعنا اليوم الذي تعاني منه الأمَّة المسلمة من انقسام شديد واستقطاب مهيب في الوقاع السياسي، قد يقل في بلد ويكثر في آخر؛ مما أدى هذا الواقع الاجتماعي إلى إفراز واقع سياسي منقسم على نفسه، من خلال ظهور الأحزاب السياسية التي تمثل كل فصيل على حدة. فعلى سبيل المثال للأكراد أحزاب، وللشيعة أحزاب، وللسنة السلفيين أحزاب، وللسنة الحركيين أحزاب؛ فأصبح المجتمع يعبر عن انقسامه الفكري والطائفي والثقافي، بانقسام سياسي أيضاً عبر تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتي تسعى جميعاً إلى الوصول إلى السلطة، من خلال الترشح للرئاسة أو على الأقل من خلال إيجاد موقع قدم في الدَّولة، من خلال الوزارات، أو المجالس النيابية.

إن المتغيرات التي تطرأ على المكونات الاجتماعية تطفو مباشرة على السطح السياسي، من خلال المكونات المجتمعية المتعددة العرقيات والثقافات والمذاهب والطوائف؛ فأصبحت مكونات المجتمع الواحد تعيش منفصلة عن بعضها البعض، في مجتمعات سادها الانفصام والاختلاف والتمزق والاستئثار، وأصبحت كيانات متعددة ضمن مجتمع واحد، وأصبح كل كيان يريد أن يعبر عن وجوده في المجتمع عبر وصوله إلى السلطة (Al-Hussaini Syed: 1993).

التنمية الاجتماعية وأثر ذلك في العملية السياسية

إن الميدان السياسي الذي تُمارس فيه العملية السياسية في اختيار الحاكم هي المجتمعات، والمجتمعات تتألف من مكونات قبلية وفكرية ومذهبية ودينية متنوعة، ومتى ما كان الحسّ الاجتماعي مفقوداً بين هذه المكونات المختلفة في مشاربها ومذاهبها، فإن آصرة المجتمع الواحد تقع تحت خطر التآكل والتفسخ والتفتت، وتصبح التعددية الاجتماعية والحزبية آفة خطيرة على استقرار تلك المجتمعات، حينما تفتقر تلك المجتمعات إلى حاستها الاجتماعية التي تنبني على المسؤوليات المتبادلة بين فئات تلك المجتمعات المختلفة، من خلال تقبل الآخر والعمل على تحجيم هوة الخلاف، ورتق الشقوق التي تُحدثها الخلافات الفكرية والمذهبية والسياسية، حتى لا تتحول العلمية السياسية إلى ميدان صراع بين تلك الجماعات والأحزاب، فيؤدي ذلك إلى تآكل المجتمع تحت نير الصراعات الطائفية(Abdel Baqi Zidan: 1984/1404H).

وكما هو معلوم من الواقع، أن السياسة –وخاصة رأس الهرم فيها وهي السُّلطة– تعتبر أكبر مصدر لصراع المجتمعات ذات الطبيعة الواحدة في دينها وثقافتها وجنسها، فكيف إذا ما كانت المجتمعات متألفة من فئات وأجناس ومشارب ومذاهب مختلفة، فإن طبيعة الصراع يكون أسرع إليها. ولذلك فإن تنمية حاسة المجتمع الواحد يعتبر من الأولويات المهمة، من خلال تنمية ثقافة الوطن الواحد الدين الواحد المجتمع الواحد، بحيث يكون الدين والوطن والأمَّة هي الصبغة الواحدة التي لا يمكن أن يُفرط فيها المجتمع، حتى يبقى متآلفاً متحداً متكاملاً مع بعضه، ولو اختلفت بهم الأجناس والأفكار والمذاهب، فإنهم يتحدوا جميعاً في إعلاء قيمه الأساسية التي تجمعهم وهو الدين والوطن والأمَّة (Muhammad Abu Zahrah:1999/1420H).

أولاً: التنمية الحضارية الاجتماعية وأثره في العلمية السياسية

قد حرص التشريع الدُّستوري الإسلامي على إعلاء قيمة الحضارة الاجتماعية في أكثر من موضع. قال الله تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (آل عمران: ١٠٣). والآيات التي تحث على الوحدة والاعتصام كثيرة، وأكثر من ذلك ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً، فقد كان من الأولويات التي حرص عليها النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته المباركة، والعمل على تنمية الحاسَّة الاجتماعية، والتي تعتبر أساس أي مجتمع صالح راقي مستقر (Al-Ka'ki: 1981). ولقد عمل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الصدد من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: التقريب بين الأوس والخزرج

عمل النبي صلى الله عليه وسلم على التقريب بين الأوس والخزرج، وتنمية حاسَّة المسؤولية تجاه المجتمع الإسلامي الواحد، من خلال إعلاء أواصر الأخوة الإسلامية، وجعلها من الثوابت الأصيلة في بناء المجتمع الإسلامي الجديد، إضافةً إلى التَّخلية من رواسب الماضي المليء بالنزاع والصراع والثأر(Al-Ka'ki: 1981).

المرحلة الثانية: العمل على ترسيخ مبدأ الأخوة والتعاون بين المهاجرين الأنصار

كانت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار من الأولويات التي لاقت اهتماماً عظيماً من النبي صلى الله عليه وسلم لدى وصوله المدينة، في طريقه لبناء المجتمع الإسلامي المتماسك، الذي يعلي مصلحة الأمَّة وتنصهر كل مصالحه في بوتقة الأمَّة المتماسكة الواحدة، فأصبحوا على اختلاف أجناسهم وبلدانهم يمثلون مجتمعاً متماسكاً تسوده المحبة والأخوة والوئام (Ibn 'Asyur: 2001/1421H).

ولقد ظهرت هذه التربية الاجتماعية الرائعة التي غرسها فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في أول عملية سياسية في حياة المجتمع المسلم عند اختيار أبي بكر الصديق؛ حيث إن المهاجرين والأنصار على اختلاف آرائهم في شخصية الخليفة المنتخب، وفي الأحقية التي تنازعوا عليها منطقياً، إلا أن التربية الاجتماعية التي أولاهم بها النبي صلى الله

عليه وسلم كانت ظاهرة في تغليب تماسك النسيج الاجتماعي، والحفاظ على الألفة والمحبة والتماسك، فنزل الأنصار عند رأي المهاجرين، وتم اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه في عملية سياسية عظيمة حازت على ثقة المجتمع بأسره دون مواربة ولا مناكفة (Awdah: 1981/1401H').

المرحلة الثالثة: التغاضي عن أعمال المنافقين وعدم الإفصاح عن أسمائهم أو قتلهم

لقد حرص النبي صلى الله عليه وسلم على تنمية الحاسَّة الاجتماعية لدى المسلمين من خلال الحفاظ على النسيج الاجتماعي الواحد في المدينة، على الرغم من وجود أجسام غريبة فيه لا تؤمن بما يؤمن، وتعمل على خلخلة المجتمع الإسلامي من الداخل، ولقد أشار القرآن الكريم في مواضع كثيرة إلى هذا الجسم الغريب الذي يتظاهر بالإسلام ويُبطن الكفر، من أجل النَّيل من المجتمع الإسلامي، وذكر القرآن أوصافهم، لكن النبي صلى الله عليه وسلم حرص على سِريَّة أسمائهم من أجل الحفاظ على نسيج المجتمع من التفكك والصراع والانقسام، بل إنه عمل جاهداً على تنمية مسؤولية الحفاظ على نسيج المجتمع والحسّ المجتمعي المسؤول بين أصحابه، فلم يسمح بفضحهم أو مضايقتهم، أو قتلهم، وذلك للحرص التام من النبي صلى الله عليه وسلم على أن يبقى مجتمع المدينة مجتمعاً متماسكاً تسوده الوحدة، والبعد عن الصراع البيني في وسط المجتمع الواحد.(Hawari: 2003)

المرحلة الرابعة: اعتبار اليهود من النسيج الاجتماعي الواحد للمدينة

اليهود يختلفون في الدين والثقافة مع المسلمين؛ ولكن باعتبارهم مواطنين يُشاطرون المسلمين السُّكنى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُغفل هذا الجانب، بل قام بعمل عظيم من خلال اعتبار اليهود مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع المدني الواحد، فعمل على تنظيم هذا المجتمع المختلف في دينه وجنسه وثقافته، من خلال تنمية الحاسَّة الاجتماعية التي تضمنتها صحيفة المدينة، والتي كانت مثالاً رائعاً على ترتيب العلاقة بين فئات مجتمع المدينة المختلفة، وإشعار كل فصيل على مدى المسؤولية التي تقع على عواتقهم، في الحفاظ على تماسك المجتمع الواحد والدفاع عنه من أي خطر خارجي يهدده، ويستوي في تلك المسؤولية كل من سكن المدينة كونهم يمثلون المجتمع الوطني الواحد.(Al-Ka'ki: 1981)

من خلال السرد المتقدم لما كان عليه مجتمع المدينة المتعدد الأجناس والديانات، ودور النبي صلى الله عليه وسلم في الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد مجتمع المدينة على اختلاف أجناسهم وديانتهم، يتضح بجلاء أهمية التنمية الاجتماعية لدى الشعوب كضمان لعملية سياسية يسودها الوئام والتفاهم والتقارب وقبول الآخر، والبعد عن الإقصاء والصراع والتعصب الطائفي والمناطقي والفكري والقبلي. فالحاضنة الاجتماعية تعتبر من أهم الضمانات في نجاح العملية السياسية بكل شفافية، كون المجتمع المتماسك وإن اختلفت توجهاته، يعتبر الحاضنة الأساسية لأية عملية سياسية في اختيار رئيس الدولة، ومن ثم فإن العملية السياسية تتم

بشفافية ونجاح بعيداً عن المناكفات والصراعات والشروخ الاجتماعية، التي غالباً ما تصيب المجتمعات البعيدة عن الحسّ الاجتماعي الضامن لتآلف المجتمع وتماسكه.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية من خلال العدالة وأثر ذلك في العملية السياسة

إن الدول التي تحرص على الترابط الاجتماعي لشعوبها، هي الدول القادرة على خلق عدالة اجتماعية في توزيع السلطة والثروة بين فئات المجتمع المختلفة، وعدم إيثار فئة على أخرى، وتقريب جماعة في مقابل تنفير جماعة أخرى. وهذا النجاح في صناعة عدالة اجتماعية مرسومة ومدروسة وموزعة بين المدن والأرياف والقرى، دون أن تستأثر منطقة على أخرى، فإن ذلك يجني تماسكاً اجتماعياً رهيباً، وتنافساً مجتمعياً على خدمة أوطانها والوصول بها إلى مرافئ الأمان، كما أن العدالة الاجتماعية تبني حسّاً اجتماعياً رهيباً يحفظ المجتمع من التناحر والتعصب والتنافس المقيت على الثروة والسلطة (Rawls, John:1971)، بل يكون ذلك سبباً رئيساً في بث روح التنافس النبيل في سبيل بناء الكفاءات في شتى المجالات الحيوية التي تحتاج إليها الدول والشعوب (Al-Qurasyi:1993/1414H).

ومما لا شك فيه، فأن العدالة الاجتماعية تعتبر من الضمانات المهمة التي تُعدُّ سبباً رئيساً في نجاح العملية السياسية وفق النُّظُم والآليات، كما أن ذلك يساعد على حرص المجتمع على شفافية العملية السياسية، وألا يصل إلى رئاسة الدَّولة إلا من كان له كفاءة تؤهله لذلك، إضافةً إلى احترام رأي الأغلبية التي اختارت رئيس الدَّولة.

ولقد مرت معظم الدول العربية، إن لم يكن كلها بأوقات سياسية واقتصادية واجتماعية عصيبة، ولا زالت إلى اليوم؛ ولعل الوضع سيستمر على نفس المنوال إلى أن تُغيِّر الشعوب والحكومات والمنظمات السياسية والمدنية والعسكرية أسلوب التعاطي مع المجتمعات، ولعل ذلك جراء تفرد قبيلة، أو طائفة، أو أسرة معينة، واستئثارها بالمال والسُّلطة دون غيرها من فئات المجتمع، مما خلق انعدام للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، إضافةً إلى ظهور هوة عميقة وشاقة في العلاقات الاجتماعية والسياسية بين فئات المجتمع المختلفة في الوطن العربي جراء السياسات المغلوطة التي انتُهجت ولا زالت إلى يومنا الحاضر، وهذا من ضمن الأسباب الكبيرة التي ولدت صراعاً مريراً، وانعدام الاستقرار في معظم البلاد العربية التي تعاني من إشكاليات الفوارق الاجتماعية والسياسية، واستئثار البعض دون الآخر بالمال والسُّلطة (Al-Khatib: 1994/1415H).

ومما يجدر الإشارة إليه، أن نجاح العلمية السياسية يتطلَّب التزام النُّظُم الدُّستورية بكل شفافية وصدق وإخلاص، على أن تُكرَّس من خلالها المبادئ الاجتماعية حتى تُصبح سجيَّة عامة للمجتمعات، أو من ضمن الحواسّ التي تتمتع بها المجتمعات، والتزام العدالة الاجتماعية في المجتمعات، والابتعاد عن التفريق العنصري الطائفي القبلي، وإقصاء الآخرين عن حقوقهم في مشاركتهم في الوظائف العامة والخاصة في الدَّولة، والتزام الحياد والعدل والإنصاف في توزيع الثروة والسُّلطة، بناءً على ما تقتضيه الدساتير والنُّظُم المتفق عليها بين أفراد الشعب على اختلاف أطيافهم ومكوناتهم السياسية والاجتماعية والعصبية والدينية، حينئذ تستطيع الدَّولة أن تخلق جواً من الوئام والانسجام بين

مكونات الشعب الوحد المختلف في مذاهبه ومشاربه وتكوينه القبلي والسياسي والاجتماعي والديني، وهذا سيكون سراً عظيماً في نجاح العملية السياسية بكل يسر وسلاسة، دون اللجوء إلى القوة والعنف والتطرف، لأن مكونات المجتمع سيكون لديها حساً اجتماعياً وطنياً عالياً (Mohamad Saad: 2010).

رابعاً: التنمية الأخلاقية الاجتماعية وأثر ذلك في العملية السياسة

العمل السياسي المفتقر للمبادئ الأخلاقية العظيمة من الصدق والإخلاص والشفافية والمكاشفة الحقيقية، تعتبر عملية سياسية فاشلة، ذلك أن المبادئ الأخلاقية تعتبر ركيزةً مهمةً وضماناً كافياً للحفاظ على ممارسة العلمية السياسية وفق النِّظام المرسوم لها، وأن أي نقص في هذا الجانب يؤثر سلباً في العملية السياسية، ولقد كرَّست الشريعة الإسلامية هذه المعاني الأخلاقية التي تعد ملازمة للسياسة.

وإن من المعاني الأخلاقية التي تتعلق بالعملية السياسية، ضرورة إدراك الناس لأهمية الاستقرار السياسي للتنمية والبناء، وهذا ما يستدعي الأخلاق إلى جانب السياسة في التعامل مع المخالف في الفكر والحزب والجماعة، خاصةً إذا ما كان الناس حديثي عهد باستبداد، لأن الاستبداد السياسي غالباً ما يركز على إفساد أخلاق الناس من خلال التفريق بينهم مناطقياً ومذهبياً وأيدلوجياً، واستخدام ذلك من أجل أن يسهل على المستبد السيطرة، وإذا ما تخلصت الشعوب من استبداد حكامها، فإنها تظل تعاني من بعض الأخلاقيات السلبية التي تكون عامل هدم في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويظهر ذلك جلياً عندما يحين التنافس في الانتخابات السياسية على منصب رئيس الدَّولة، أو البرلمان (Al-Kawakibi, n.d)

وحتى لا تتحول العملية السياسية إلى أزمة أخلاقية يعاني منها المجتمع، وتسود الفوضى والفساد؛ فإنه لابد من ضمان الحفاظ على القيم الأخلاقية العظمى وتنميتها في سبيل الوصول إلى تنافس شريف في العملية السياسية، التي من شأنها أن توصل إلى سدة الحكم من هو أهلاً لتحقيق تطلعات شعبه ومجتمعة في البناء والتنمية والازدهار.

ولقد أشار الكواكبي إلى أهمية المسؤولية الأخلاقية التي يجب مراعاتها من خلال تحمل كل فرد مسؤولياته الأخلاقية نحو نفسه ومجتمعة وهو ما سماها الناموس. (Al-Kawakibi, n.d)

خامساً: تنمية احترام الأغلبية في المجتمع وأثر ذلك في العملية السياسية

الفوز في العملية السياسية يعتمد على الأغلبية التي يحصل عليها المرشح، وهذه الأغلبية تعتبر المرتكز الدُّستوري الشرعي التي من خلالها يستطيع أن يُمارس الفائز في العملية السياسية مهامه في الدَّولة. وإذا ما أحسن التعامل مع هذه الأغلبية والتسليم لها؛ فإن ذلك يكون ضماناً في نجاح العملية السياسية، لكن قد يحصل أن تقع شرعية رئيس الدَّولة في خطر جراء تعنت الأحزاب المعارضة وطعنها في نزاهة الانتخابات، على الرغم من نزاهتها؛ إلا أن أسباباً مصلحية، أو خارجية تدعو بعض الفئات المنافسة على السُّلطة في عدم احترام رأي الأغلبية والتسليم بشرعية

ودستورية رئيس الدَّولة المنتخب؛ مما يؤثر سلباً على استقرار الدَّولة، ويدخلها في أتون صراعات سياسية، قد تؤدي إلى اندلاع حروب طاحنة تؤثر على سلامة وأمن المجتمع.

وحتى يتم تلافي مثل هذه التصرفات غير المسؤولة؛ فإنه لابد من العمل على تنمية الحسّ الاجتماعي المسؤول في تقبل نتائج الانتخابات، واحترام رأي الأغلبية في ذلك، والعمل على دعم رئيس الدَّولة المنتخب؛ حتى يتسنى له القيام ببرنامجه ومهامه على الوجه المطلوب.

الخاتمة

إن من أهم القضايا التي تتعلق بالعملية السياسية، الحاضنة الاجتماعية، وأثرها في العملية السياسية، ذلك أن الوضع الاجتماعي له انعكاساته الإيجابية والسلبية التي تؤثر في العملية السياسية، وبناءً على ذلك تكمن أهمية بناء القيم الأخلاقية والثقافة الإيجابية في المجتمع؛ مما يجعل من الحاضنة الاجتماعية مؤثراً إيجابياً كبيراً لنجاح العملية السياسية في العملية السياسية. ولقد دلَّلت الدراسة على ذلك بضرب واقع مثالي في احترام النُّظُم والمبادئ التي تتعلق بالعملية السياسية في العصر الإسلامي الأول.

النتائج

الواقع الاجتماعي العربي المعاصر غير مؤهل لقيام عملية سياسية ناجحة تتمتع بالتزام النظُم الدُّستورية، لكونها تفتقر إلى بعض القيم السلوكية الإيجابية والثقافة السياسية الصحيحة، وهو ما يؤكد أهمية الاهتمام بالجانب التوعوي في الجانب القيمي الأخلاقي السلوكي والسياسي، من أجل الارتقاء بمستوى الشعوب العربية إلى درجة المسؤولية التي من شأنها أن تكون عاملاً مساعداً لقيام عملية سياسية ناجحة قائمة على أصولها التنظيمية الصحيحة.

العملية السياسية في المجتمعات غير المتماسكة والمتعددة المذاهب والأفكار والعرقيات تكون سبباً مباشراً لصراعات وخلافات كبيرة قد تؤدي إلى النزاع المسلح بين فئات الشعب الواحد المكون من فئات وطوائف ومذاهب مختلفة، إلا إذا كان هناك اهتمام في الجانب التوعوي والتثقيفي.

المجتمعات التي لها خلفيات ثقافية واعية، ومبادئ إيمانية راسخة تنطلق منها نحو التأثير الإيجابي المفعم بالتعاون والتناصح، في سبيل تجذر المبادئ الدُّستورية، من أجل ضمان عملية سياسية ناجحة في اختيار الحاكم.

المجتمع يعتبر الحاضن الرئيس لأية عملية سياسية، وبدون مجتمع لا يمكن أن يُتصور أي عمل سياسي، والمجتمع، أو الشعب صاحب الحق، وهو المراقب وهو الحاكم، ولا يحق لأية جهة مصادرة حقوقه في هذا المضمار.

أهمية التنمية الاجتماعية الحضارية الاجتماعي المسؤول والتي تعدُّ من أهم الضمانات لنجاح العلمية السياسية من خلال تأهيل المجتمعات بطرق متعددة إيجابية تتمثل في غرس قيمة الرجوع إلى المتخصصين في الشأن المتعلِّق بالجوانب الدُّستورية والسياسية، إضافةً إلى الاهتمام بالجوانب التأهيلية الإيجابية التي تدعم ثقافة الشعوب وتكسبها قوةً إدراكيةً تساعدها على تقرير مصيرها بنفسها؛ وهذا يتطلب العمل على الحد من الثقافة السلبية التي تكون سبباً في تردي مستوى الوعي السياسي لدى الشعوب والمجتمعات، مما يجعل هذه المجتمعات بيئة خصبة للمراهنات والمكايدات والتعبئة والاستقطاب السياسي السلبي الذي غالباً ما يؤدي إلى الصراع المسلح على السُّلطة.

الجانب السلوكي الأخلاقي يعتبر من أهم الضمانات لنجاح العملية السياسية، ذلك أن المجتمعات التي تُعلي من القيم الأخلاقية تستطيع أن تتجاوز خلافاتها السياسية بسهولة من خلال الالتزام بما توافقت عليه المجتمعات من تشريعات دستورية تتعلق بآليات اختيار رئيس الدَّولة، واحترام نتيجة ذلك بالتَّسليم بحكم الأغلبية التي اختارت رئيسها.

أهمية تعميق المفاهيم الصحيحة حول العملية السياسية في العملية السياسية، وأن ذلك يمثل ضماناً مهماً لنجاح العملية السياسية وشفافيتها، كما أن الثقافة السلبية تعمق الصراعات في أوساط المجتمعات، وتكرِّس جوانب الاستبداد والفوضى إلى حد كبير.

أهمية تعميق حس المسؤولية لدى المجتمعات من خلال الحرص على العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، وعدم التفريق بينهم بناءً على الجنس، أو الدين، أو اللون، أو اللُّغة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تماسك المجتمع وبناء عامل الحسّ الاجتماعي لديه، فيكون انعكاس ذلك إيجابياً في العملية السياسة في العملية السياسة. أمَّا إذا كان هناك تمييز بين فئات المجتمع؛ فإن ذلك يؤدي إلى هوة كبيرة تُنذر بفشل ذريع لأية عملية سياسية، وقد يتطور ذلك إلى نزاع مسلح بين فئات المجتمع الواحد.

التوصيات

يوصي الباحث بالاهتمام بدراسة الجوانب الاجتماعية بشكل عميق حتى تكون العملية السياسية قائمة على اعتبارات علمية واضحة كون الحاضنة الاجتماعية هي الميدان الفاعل لنجاحها.

يوصي الباحث بالاهتمام بالمجتمعات وتشكيلاتها واختلافاتها، والعمل على تكوين وعي عميق لدى المجتمع بأمية هذا التبيان من اجل التكامل وليس الصراع.

يوصي الباحث بعمل دراسات ومؤتمرات وندوات تناقش الأوضاع الاجتماعية في العالم الإسلامي والأسباب التي أدت إلى تمزق النسيج الاجتماعي الإسلامي والتي أدت إلى صراعات سياسية وعسكرية طاحنة، وتصيف الأسباب

التي أدت إلى هذه الحالة، ووضع الحلول بشكل مدروس حتى يتسنى توظيفها في اصلاح المجتمعات وتثقيفها بما يؤدي الى نهوض المجتمع الإسلامي بشكل حضاري .

REFERENCES

Ibn Khaldun, Abdul Rahman bin Muhammad. (1410). Muqaddimah Ibnu Khaldun. Cairo: Dar Nahdah Misr li Al-Tab' wa al-naysr. T.3

Ibn Khaldun, Abdul Rahman bin Muhammad. (1992). Tarikh Ibn Khaldun al-Musamma Kitab Al-Ibar wa Diwani al-Mubtada' wa al-Khabar fi Ayyam al-Gharb wa al-'Ajam wa al-Barbar wa man 'Asarahum min Dzawi al-Sultan al-Akbar. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. T.1

Ibn 'Asyur, Muhammad al-Tahir. (2001). Usul al-Nidzam al-Ijtima'ie fi al-Islam. Amman: Dar al-Nafa'is li al-Nasyr wa al-Tauzi'. T.1

Abu al-Ma'athi, abu al-Futuh. (1987). Hatmiyyat al-Hill al-Islami: Ta'ammulat fi al-Nidzam al-Siyasi. Aljizah: al-Andalus li al-A'lam. T.2

Abu Zahrah, Muhammad. (1999). Tandzim al-Islam li al-Mujtama'. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi. D.T

Abu 'Amud, Muhammad Sa'd. (2010). Al-Ra'yu al-'Am wa al-Tahawwul al-Dimuqarati. Al-Iskandariyah: Dar al-Fikr al-Jami'ie. T.1

Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. (1987). Al-Jami' al-Sahih al-Mukhtasar. Beirut: Dar ibn Kathir. T.3

Al-Baghdadi, Ahmad Mubarak. (1984). Al-Fikr al-Siyasi 'Inda Abi al-Hasan al-Mawardi. Kuwait: Mu'assasat al-Syira' li al-Nasyr. T.1

Al-Husaini, Sayyid. (1993). Al-Ijtima' al-Siyasi: al-Mafahim wa al-Qadhaya. Al-Iskandariyah: Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyyah. N.D

Al-Khatib, Nu'man Ahmad. (1994). Al-Ahzab al-Siyasiyah wa Dauruha fi Andzimat al-Hukm al-Mu'asarah. Al-Kurk: Jami'at Mu'tah. N.d

Al-Dzahabi, Syamsuddin Muhammad ibn Ahmad. (1987). Tarikh al-Islam wa wafayat al-Masyahir wa al-A'lam. Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi. T.1

Zaydan, Abdul Baqi. (n.d). 'ilm al-Ijtima' al-Islami. Cairo: Matba'at al-Sa'adah. T.1

Al-Suyuti, Abdurrahman ibn Abi Bakr. (1952). Tarikh al-Khulafa'. Cairo: Matba'at al-Sa'adah, T.1

Al-Salaby, Ali ibn Muhammad. (2005). Al-Daulah al-Umawiyyah: 'Awamil al-Izdihar wa Tada'iyat al-Inhiyar. Beirut: Dar al-Ma'rifah li al-Tiba'ah wa al-Nasyr. T.1

Al-Salaby, Ali ibn Muhammad. (2005). Al-Syura Faridhah Islamiyyah. Damsyik: Dar Ibn Kathir. N.d

Al-Tabari, Abdul Ghani. (2013). Tarikh al-Umam wa al-Muluk. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. T.1

Imad, Abdul Ghani. (2013). Al-Islamiyyun Baina al-Thaurah wa al-Daulah: Isykaliyyat Intaj al-Namudzji wa bina' al-Khitab. Beirut: Markaz Dirasat al-Wihdah al-Arabiyyah. T.1

‘Auda, Abdul Qadir. (1981). Al-Islam wa Audha’una al-Siyasiyyah. Beirut: Mu’assasat al-Risalah li al-Tiba’ah wa al-Nasyr wa al-Tauzi’. N.d

Fahmi, Mustafa Abu Zayd. (1993). Fann al-Hukm fi al-Islam. Cairo: Dar al-Fikr al-‘Arabi. T.3

Al-Qurasy, Baqir Syarif. (1993). Al-Nidzam al-Ijtima’ie fi al-Islam. Beirut: Dar al-Murtadha. T.1

Al-Qardhawi, Syeikh Yusuf. (2001). Al-Hall al-Islami faridhat wa darurah. Cairo: Maktabah Wahbah. N.d

Al-Ka’ki, Yahya Ahmad. (1981). Ma’alim al-Nidzam al-Ijtima’ie fi al-Islam. Beirut: Dar al-Nadhah al-Arabiyyah. N.d

Al-Kawabi, Abdurrahman bin Ahmad. (n.d). Taba’I al-Istibdad wa masari’ al-Istibdad. Halab: al-Matba’at al-Misriyyah. N.d

Mustafa, Abdul Wahid. (1984). Al-Mujtama’ al-Islami. Jedah: Dar al-Bayan al-Arabi. T.3

Hawari, Zuhair. (2003). Al-Sultah wa al-Mu’aradhah fi al-Islam: Bahs fi isyakaliyat al-Fikriyyah al-Ijtimaiyyah. Beirut: al-Mu’assasat al-Arabiyyah li al-Dirasat wa al-Nasyr. T.1

Rawls, John**.** *A Theory of justice revised edition*. (Published in 1971 by Harvard University Press.).

P.J 245-247.

Nathan Files, LCSW, "*Society’s Clash with Emotional Stability* www.psychcentral.com, Retrieved

16-7-2018. Edited.

The 10 Most Important Characteristics of Society www.lifepersona.com,2017-5-11 ،Retrieved 2018-

3-5. Edited.